(شيف، **مصدر سبق ذكره**). واستخلصت الاوساط المعادية من ذلك كله «ان الضغوط الاقتصادية سوف تؤخر عودة الجماهير الى الانتفاضة؛ لكنها من الممكن ان تسرع في عودتها اذا فقدت السلطات [الاسرائيلية] سيطرتها، وحصل تصعيد في الأعمال التخريبية». ودعت الاوساط هذه السلطات الاسرائيلية الى الاسراع في تقديم مبادرة ايجابية على صعيد الحياة اليومية في المناطق المحتلة، وعلى مستوى المشاريع السياسية، «لاضعاف المتطرفين في المعسكر الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

مأساة حزيران (يونيو)

وسط الاشكالات والاجتهادات هذه، تواصل العنف الداخلي الفلسطيني على مستويين: مستوى أول شمل صدامات بين مجموعات سياسية؛ ومستوى ثانٍ على علاقة بظاهرة لصوص مسلّحين وعمليات قتل متزايدة.

في الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٩١، جرح عشرات الفلسطينيين عندما فتح مؤيدون لـ «فتح» وآخرون من «حماس» النار على بعضهم البعض، واستخدموا السكاكين والكراسي في معركة دارت في نابلس وامتدت الى ضواحيها، انتهت باتفاق الجانبين المتصارعين على وضع اشكالاتهما جانباً وتركيز الجهود على العمل ضد الاحتلال الاسرائيلي. وقد اتّهم مؤيدو «حماس» الشبيبة في التسبّب في الاشكال بسبب بعض ممارساتهم، فيما اعتقد مواطنون من نابلس بأن بعض الشبيبة هؤلاء «مطلوبون لقوات الامن الاسرائيلية. ولأن الاسرائيليين قاموا بتصفية المطلوبين، مرّات عدة، فقد أخذ الكثيرون يحملون الأسلحة لحماية انفسهم، ممّا جعل الأمر أصعب على المراقبة ومحاسبتهم». واتّهمت أوساط نابلسية الشبيبة، التي باتت في حاجة الى التموين والغذاء والنقود، باستخدام «وسائل غير قويمة» للحصول عليها. أمّا قادة الشبيبة، فقد نفوا التهم هذه، وأكدوا انهم يحصلون من تنظيمهم على مواد تموينية تزيد على الحاجة، وهم يقبلون، ويلتزمون، قواعد تنظيمهم واحكامه (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

وبعيداً من الاسباب الحقيقية التي وقفت وراء الاشتباكات هذه، فان ما شغل الأوساط السياسية الفلسطينية، في نابلس وبقية المناطق المحتلة، هو مدى التزام الاطراف المعنيّة بما يتمّ التوصل اليه من اتفاقات، خصوصاً وان خلافات لم تزل قائمة بينها. قال مواطن من نابلس: «يعتبر الوضع في نابلس فريداً حقاً، بسبب الفروقات الاجتماعية بين العائلات النابلسية الغنيّة وفقراء المدينة القديمة واللاجئين الذين يعيشون في مخيّمات مجاورة. كما اننا لا نتمتّع، حتى الآن، بقدر من احترام اختلافاتنا السياسية» (**المصدر نفسه**).

اختبار قوى

ضمن احداث المناطق الفلسطينية المحتلة الاخرى، شهدت الخليل أول معركة انتخابية تجرى في الضفة الفلسطينية منذ آخر انتخابات بلدية أجريت في نيسان (ابريل) ١٩٧٦. وهي الأولى التي سمحت بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية منذ ذلك الحين؛ كما انها لم تلق معارضة من القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة.

تنافس على المقاعد الأحد عشر للغرفة التجارية كتلتان، هما الكتلة الاسلامية والكتلة الوطنية التي خاضت الانتخابات تحت اسم «كتلة خليل الرحمن»، إضافة الى ثلاثة مستقلين. وشارك في الانتخابات حوالى ١٥٠٠ تاجر وصناعي، وتمّت تحت اشراف فلسطيني (**القدس العربي**، ١٩٩١/٦/١١). وكان كل مشارك حرّاً في اختيار أحد عشر اسماً من بين المرشّحين الخمسة والعشرين، ممّا أعطى الفرصة للناخبين للتصويت الافرادي، واختيار مرشّحيهم دون الاضطرار الى الالتزام بأي من القائمتين كاملتين (جون ايمانويل، «فوز الاسلاميين في الخليل لا يقدّم ربحاً للاصوليين»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٩١/٦/٢٠).

قبل موعد الانتخابات، أُجريت محاولات لتشكيل كتلة واحدة تضمّ الاطراف المتنافسة؛ الّا ان الجهود لم تفلح. وتمّ تشكيل كتلتين «على أساس مهني»، كما أشار مرشّح الرئاسة في الكتلة الاسلامية، هاشم النتشة، الذي نفى ان تكون للانتخابات أبعاد سياسية. وشدّد على ان مهمة الغرفة «مهنية بحتة، لخدمة التجّار وأهل المدينة» (**القدس العربي**، ١٩٩١/٦/١١).

على أبواب الانتخابات ومع اشتداد الحملة